بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال اجتماعها الذي عقدته لمناقشة الأوضاع الفلسطينية، تؤكد فيه رفضها المُطلق لمختلف التكتيكات الأميريكية – الإسرائيلية الهادفة لتنفيذ خطة الضم والأبرتهايد*

٢٠٢٠/٧/٨

أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في أجتماعها الذي عُقد اليوم الأربعاء ٢٠٢٠/٧/٨، رفضها المُطلق لمختلف التكتيكات الأميريكية – الإسرائيلية الهادفة لتنفيذ خطة الضم والأبرتهايد، مؤكدة على أن موعد الأول من تموز ٢٠٢٠، الذي حُدد في الاتفاق الأئتلافي للحكومة الإسرائيلية يُعتبر موعداً لبداية الإجراءات لتنفيذ مُخططات الضم والأبرتهايد كما حدد في خريطة (خطة ترامب – نتنياهو) التي طُرحت يوم ٢٨ كانون ثاني ٢٠٢٠، وليس موعداً نهائياً للتنفيذ.

وشددت اللجنة التنفيذية بأن قراراتها وقرارات القيادة الفلسطينية التي أعلن عنها الأخ الرئيس محمود عباس يوم ١٩ أيار ٢٠٢٠، وبما يشمل إلغاء الاتفاقات والتفاهمات مع الجانبين الأميريكي والإسرائيلي وبما في ذلك التفاهمات الأمنية، وقد دخلت فعلاً حيز التنفيذ، وأن قيام الحكومة الإسرائيلية بالتلاعب بتوقيت الضم أو مساحته هي مجرد ألاعيب تُمارس لخداع العالم ومحاولة للظهور وكأنها تراجعت، أو قللت مساحة الضم.

إن الضم حسب القانون الدولي يعني ديمومة إحتلال أراضي الغير بالقوة، وما المشروع التصفوي الأميريكي– الإسرائيلي إلا بداية تنفيذ مشروع تدمير إمكانية قيام دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وحل قضايا الوضع النهائي كافة، وعلى رأسها قضية اللاجئين استناداً لقرار الجمعية العامة (١٩٤)، والإفراج عن الأسرى، وكذلك تدمير الهوية الوطنية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإجبار أبناء الشعب الفلسطيني على العيش في معازل وجيوب (معسكرات أعتقالات) كما أسماها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنجامين نتنياهو، وبالتالي فإن ضم شبر واحد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو ضمها جميعاً، يعني ذات الشيء ويؤدي إلى نفس النتائج، وتحديداً تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية التي ولدت باتفاق تعاقدي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، لنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الأستقلال، وتحويل هذه الوظيفة إلى وظيفة خدماتية أقل من مستوى الخدمات البلدية، لتكون أداة من أدوات ديمومة الاحتلال وشرعنة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، والضم والأبرتهايد.

إن تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية سيعني بالضرورة تحمل سُلطة الاحتلال (إسرائيل) مسؤولياتها كافة، استناداً للقانون الدولي وميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩.

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية

http://www.plo.ps/article/53078/

وثمنت اللجنة التنفيذية ما صدر من مواقف عن الأجتماعات الوزارية العربية والتي كان آخرها اجتماع اللجنة الوزارية العربية لمتابعة مبادرة السلام العربية، الذي عُقد يوم أمس ٢٠٢٠/٧/٧، والذي أكد الموقف العربي الثابت والمتمسك بالقانون الدولي والشرعية الدولية ومُبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وحل قضايا الوضع النهائي كافة ودون استثناء استناداً لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، وعدم تغيير مبادرة السلام العربية، إضافة الى رفض التطبيع مع سلطة الاحتلال باي شكل من الأشكال.

كما ثمنت اللجنة التنفيذية مواقف دول الاتحاد الأوروبي، روسيا، والصين واليابان ودول عدم الانحياز والاتحاد الإفريقي، ودول أميريكا اللاتينية والكاريبي، والأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بقراراته الأخيرة، ودعت المحكمة الجنائية الدولية إلى الأسراع في الخطوات التي من شأنها مُساءلة ومُحاسبة المسؤولين الإسرائيليين الذين ارتكبوا ولا زالوا يرتكبون جرائم حرب بحق الشعب الفلسطيني، وبما في ذلك الإعلان عن تنفيذ خطة الضم والأبرتهايد وتكثيف النشاطات الاستعمارية الإسرائيلية والإعدامات الميدانية والتطهير العرقي واحتجاز جثامين الشهداء والحصار والإغلاق والاعتقالات، ورفض الإفراج عن الأسرى وخاصة المرضى وكبار السن والأطفال والنساء، حسب القانون الدولي في التعامل مع الأسرى في زمن إنتشار الأوبئة.

وتعمل اللجنة التنفيذية لعقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان عن أنشاء تحالف دولي ضد الضم، مع إعلان إجراءات وقرارات عقابية ضد سلطة الاحتلال (إسرائيل) في حال أقدمت على تنفيذ الضم لأي مساحة من أراضي دولة فلسطين المحتلة، على أن تشمل عقوبات ومقاطعة اقتصادية وسياسية، وسحب سفراء، وعدم استقبال مسؤولين إسرائيليين أو القيام بزيارات من قبل مسؤولين دوليين إلى إسرائيل، إضافة إلى مقاطعة شاملة لمنتوجات المستوطنات الإسرائيلية في المجالات كافة، والاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، واستمرار العمل لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، والتمسك برفض خطة ترامب – نتنياهو للضم والأبرتهايد، والعمل من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتجسيد استقلال دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، وتامين حق اللاجئين من العودة عملاً بالقرار الدولي (١٩٤)، وضمن سقف زمني مُحدد وإشراف دولي تقوده الأمم المتحدة.

كما ثمنت اللجنة التنفيذية لاعلان حركتي "فتح" و"حماس"، المُشترك في المؤتمر الصحافي الذي عقده أمين سر اللجنة المركزية لحركة "فتح" اللواء جبريل الرجوب، ونائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" الأخ صالح العاروري، مؤكدة على وجوب مُتابعة هذا الاعلان بتعزيز العمل والجهد المشترك بين كافة القوى والفصائل والفعاليات الفلسطينية لاسقاط مؤامرة الضم وصفقة القرن، وفقا لقرارات القيادة الفلسطينية التي اعلنها الرئيس أبو مازن يوم ١٩ أيار، وتصعيد

المقاومة الشعبية الواسعة وفق ما اقرته فصائل العمل الوطني وعلى صعيد مُحاربة فيروس الكورونا، دعت اللجنة التنفيذية لمُنظمة التحرير الفلسطينية، أبناء شعبنا الفلسطيني إلى الالتزام الحازم الصادر عن سيادة الرئيس محمود عباس وعن الحكومة الفلسطينية ولجان الطوارىء العليا في مُختلف المحافظات، وتوجهت بتحية الأكبار إلى أهلنا في محافظة الخليل الصامدة الصابرة المثابرة والتي تتحمل العبء الأكبر لإنتشار هذه الجائحة، وكذلك الحال بالنسبة لأبناء شعبنا في عاصمتنا الأبدية القدس، والتي تتحمل عبئاً كبيراً نتيجةُ لإنتشار هذه الجائحة، وإلى محافظات الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤكدة على أن وعي شعبنا، وإدراكه لضرورة الالتزام بتعليمات وتوجيهات الحكومة الفلسطينية، يُعتبر الطريق الأمثل للحد من الضرر ووقف إنتشار هذا الوباء، وخاصة اغلاق المحافظات وامكانية تمديده للحد من انتشار الوباء.

كما توجهت اللجنة التنفيذية إلى أبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والمهجر ومخيمات اللجوء، بتحية الفخر والاعتزاز داعية إلى رص الصفوف، واستمرار بذل كل جهدٍ مُمكن في مواجهة مُخططات تصفية المشروع الوطني الفلسطيني والقضية الفلسطينية، مُعربةً عن تقديرها العميق للتظاهرات السلمية التي يقوم بها أبناء شعبنا الفلسطيني في القارات الخمس لمواجهة وإسقاط مُخطط الضم والأبرتهايد.

وأعادت اللجنة التنفيذية التزامها التام بعائلات الشهداء والأسرى والجرحى مؤكدةً أنهم سوف يكونون على الدوام على رأس قائمة أولويات مُنظمة التحرير الفلسطينية، مُبينةً أن الصمود الأسطوري لحركتنا الأسير ة، بات يُشكل منارة لحق الشعوب في الحرية والاستقلال وتقرير المصير والأنعتاق من الاحتلال والاخضاع.

وحملت اللجنة التنفيذية سلطة الاحتلال الاسرائيلي مسؤولية استشهاد الأسير سعدي الغرابلي، وتقدمت من عائلته الصغيرة وعموم ابناء الشعب الفلسطيني، عائلته الكبيرة، أحر التعازي وأصدق مشاعر المواساة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/